



بغداد - القدس العربي: تقدر مراكز مجتمع مدني عراقي معنية بالقضايا الاجتماعية عدد الأيتام في العراق ممن تقل أعمارهم عن 18 عاما بقاربة مليون طفل. وتشير بعض الإحصائيات الي ان ثلث هذا الرقم اصبحوا أيتاما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب الهجمات المسلحة التي نفذها الجيش الأمريكي واعمال العنف المستمرة في العراق فيما كان الباقون قد فقدوا آباءهم في حروب سابقة او خلال الحصار.

ولا يلقي ايتام العراق رعاية خاصة كأمثالهم في دول اخري، بل ان عددا كبيرا منهم لم يذهب الي المدرسة بسبب سوء أوضاع عائلاتهم المادية ما يدفع بعضهم الي العمل في مهن مختلفة.

ورغم ان نظام شبكة الرعاية الاجتماعية الذي نظمته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية قد شمل برواتبه قرابة 180 الف شخص، الا ان الأيتام ما زالوا في آخر سلم الاهتمام في الدولة، حيث لم تنشأ ومنذ ثلاث سنوات دور إضافية لرعاية الايتام الا قلة قليلة، فيما لم تكن قد أنشئت مثل تلك الدور في السنوات العشر الاخيرة بسبب ما كان يمر به العراق من حصار اقتصادي.

وغالبا ما ينتمي الأطفال الايتام الي عائلات فقيرة حيث ان آباءهم لم يكونوا موظفين في الدولة لذلك فليس بمقدورهم العيش برواتب أسرهم التقاعدية، وتركت أعمال العنف في العراق التي غالبا ما يكون ضحاياها من المدنيين جيلا كبيرا من الأيتام لا يحصلون علي الرعاية الصحية او التعليمية او المعيشية. ويشير حامد سرحان البالغ من العمر 13 عاما ويعمل في بيع الثلج في منطقة البياع ببغداد الي انه يعمل منذ عامين في هذه المهنة التي يصعب عليه تحملها فهو يبدأ العمل من الساعة السادسة فجرا حتي الساعة السادسة مساء من كل يوم ويقوم بنقل الثلج بعربة يجرها حمار الي مكان عمله لبيع ما لديه، لكنه يشير الا انه بدأ يحمل هما إضافيا هذه الايام اذ ان عمله يتوقف بسبب حلول فصل الشتاء وتوقف الناس عن شراء الثلج الذي كان يدر له ربحا وفيرا بسبب انقطاع الكهرباء الدائم وحاجة الناس للثلج. وحامد قتل أبوه في اشتباك بين مسلحين والقوات الأمريكية في بغداد قبل عامين حين كان مارا بمسرح الحدث.

خبير اجتماعي يري ان العالم لا يهتم كثيرا بوضع الأيتام في العراق وان مبالغ المنح الدولية التي تعطي للعراق لا تشترط فتح ملاجئ أيتام او توفير فرص تعليم او صحة لهم، ويقول الخبير مهند سامي الذي يبحث في هذا الموضوع في رسالة ماجستير يستعد لمناقشتها حاليا، ان الايتام في العراق اصبحوا جيلا يكاد يكون مصابا بأمراض نفسية خطيرة، ففقدان الحنان الابوي والتعليم يجعلهم يشعرون انهم اقل من الآخرين، ويمضي الخبير الباحث بالقول انه وجد ان عددا كبيرا من الذين ادمنوا تناول المخدرات والحبوب المخدرة هم من الايتام الذين لم يوجههم احد ولم يردعهم احد من عائلاتهم بسبب غياب الاب، وان انتشار مثل هذه الظاهرة يمكن ان تحول آلاف الأطفال الي مدمنين ومن ثم مجرمين يشعرون ان المجتمع حاربهم.

وفي العراق لا توجد إحصائية ثابتة لمؤسسات حكومية عن عدد الأيتام فهناك الكثير منهم في الريف انصهروا بمزارع أخوالهم او أعمامهم، الا ان الخوف الاكبر علي الاطفال الايتام داخل المدن المشبعة بالمغريات والعنف واختلال الضوابط الاجتماعية علي عكس ما هو موجود في الريف الذي يتحكم ويصنع شخصية الفرد بانتمائه لعشيرته.

ورغم ان أدراج مكاتب الباحثين الاجتماعيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني تمتلئ بدراسات ومقترحات لمعالجة هذه الشريحة الكبيرة في العراق الا ان اغلبها لم يؤخذ النظر به، بل يبدو ان انشغالات السياسيين بالقضايا السياسية الخلافية قد أبعدتهم عن الشعور بوجود هذه الشريحة، لكن في النهاية .. المجتمع هو من يدفع الثمن والمستقبل يحمل المفاجآت.

)

(

.

.

"

"

.

:

..

.

- ()

12

20

" "

70

11

2005

21

.2005

()

.

.

17

2004

.

319

.

179

"

"



وزير العدل الإسباني خوان فرناندو لوبيز أجويار (أرشيف)

نت.العربية - بيد

.2007-1-16

" "

" "

النساء يتعرضن للعنف في العراق وأفغانستان

وكالة اسو شيتد برس

بقلم: اديث ام ليدرر

ترجمة: لمى الشمري

تواجه النساء عنفا متزايدا في العراق وأفغانستان والصومال وخاصة عندما يتحدثن علنا للدفاع عن حقوق المرأة، حسب قول مسؤول اقدم في الامم المتحدة لمجلس الامن. وقد طالب نويلن هايذر، المدير التنفيذي لصندوق التنمية للنساء التابع للامم المتحدة ببذل جهود قوية لضمان سلامة النساء في البلدان التي تخرج من الحروب ولتوفير الوظائف لهن وضمان حصولهن على العدالة وبضمنها التعويض عن الاغتصاب.

وقال هايذر، مؤخرا "ان ما تراه UNIFEM على ارض الواقع في العراق وأفغانستان والصومال هو ان المجال العام للنساء في هذه الظروف يتقلص، حيث اصبحت النساء اهدافا لعمليات الاغتصاب بسبب تجربتهن الدفاع عن حقوق المرأة في عملية صنع واتخاذ القرار العام".

وقد تحدث هايذر، في اجتماع للمجلس استغرق يوما بطوله حول تفعيل القرار 2000 الذي يدعو الى شمول النساء في مواضيع اتخاذ القرار في المباحثات وبناء السلام، كما دعا القرار ايضا الى ادانة الجرائم ضد النساء وزيادة حماية النساء والفتيات خلال الحرب.

وقال جين ماري كوهينو مساعد الامين العام لحفظ السلام بان الين جونسون سيرلايف الرئيسة الليبيرالية اصبحت اول امرأة ترأس دولة في افريقيا في السنة الماضية، كما سنت ليبيريا قانونا ضد الاغتصاب، وطالبت النساء في سيراليون بسن قوانين حول التجارة بالبشر والارث وحقوق الملكية وقدمت النساء في تيمور الشرقية مسودة مشروع قانون ضد العنف المنزلي.

الا انه بالرغم من هذه التطورات الايجابية، فان النساء يواجهن انعدام الامن المنتشر، وما يزال العنف يستخدم في الكثير من المجتمعات كأداة او وسيلة للسيطرة ولضبط افعال وتصرفات النساء والفتيات الساعيات لإعادة بناء منازلهن ومجتمعاتهن.

وقال كوهينو "ان الهجمات على المدارس في أفغانستان تعرض ارواح الفتيات للخطر عندما يحاولن ممارسة حقوقهن الاساسية بالحصول على التعليم، كما يتم اغتصاب النساء والفتيات عندما يخرجن لجلب الحطب في دارفور، اما في ليبيريا فان 40% من النساء والفتيات كن ضحايا للعنف الجنسي، وفي شرق الكونغو نقل بان ما يزيد عن 1200 حالة اغتصاب ارتكبت بحق الفتيات والنساء في الشهور الستة الماضية فقط".

اما راشيل ماينج مساعدة الامين العام والمستشار الاممي الخاص حول قضايا المرأة فقد قالت بأن النساء يتعرضن وبشكل متواصل للعنف او يتم استهدافهن من قبل الاحزاب في الصراعات كما يفقدن للحاجات الاساسية في الحياة وللرعاية الصحية من الكونغو الى السودان والى الصومال والى تيمور الشرقية.

واضافت بان نسبة تمثيل النساء ما تزال دون المستوى المطلوب في عملية اتخاذ القرار وخاصة حول قضايا الحرب والسلام.

اما كارولين مكسكي المسؤولة عن دعم لجنة لبناء السلام تابعة للامم المتحدة تم تأسيسها هذه السنة لمساعدة البلدان التي تخرج من الحرب، فقد قالت بان مكتبها سيحاول ضمان خلق وايجاد مجال لمشاركة فعالة للنساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقالت "نحن لا نستطيع تجاهل اصوات النساء لأن عملية صنع السلام ليست مجرد ممارسة تتضمن المقاتلين فقط بل يجب ان تشمل كل المجتمع وهذا يعني النساء".

وقد قال المجلس بأنه ما يزال يشعر بالقلق حول انتشار كل انواع العنف ضد النساء في الصراعات المسلحة، واعاد التعبير عن استنكاره القوي لكل انواع الاساءات الجنسية التي ارتكبتها قوات حفظ السلام الاممية. كما نقل ايضا عن حدوث انتهاكات جنسية في مهام حفظ السلام في الكونغو والبوسنة وكوسوفو وكمبوديا وتيمور الشرقية وغرب افريقيا.

منظمة نساء للنساء تريح جائزة بمليون ونصف المليون دولار

حازت منظمة نساء من أجل نساء العالم على جائزة كونراد هلتون الإنسانية لعام 2006. ويرعى هذه الجائزة الصندوق الخيري الذي أنشأه صاحب الفنادق الثري الراحل كونراد هلتون.

والمنظمة التي أسستها زينب سلبي عام 1992 لمساعدة النساء في مناطق النزاع المسلح على إعادة بناء حياتهن، أصبح لديها الآن برامج في أفغانستان والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكوسوفو ونيجيريا ورواندا والسودان. كما أن لها برامج شراكات في كل من لبنان وكولومبيا. فعالية برامج التواصل الشخصية التي تقوم بها المنظمة تقدم فيها المرأة مساعدة للمرأة في أصعب مناطق العالم سياسياً. تعترز المنظمة استخدام الجائزة المالية، وهي 1,5 مليون دولار، لاستهلال حملة لتشبيد "مراكز فرص دائمة" في المناطق التي تركز عليها منظمة نساء من أجل نساء العالم نشاطاتها، تكون عبارة عن ملاذات آمنة يمكن لكل امرأة فيها "الوصول إلى فرص اقتصادية وسياسية واجتماعية في مجتمعها المحلي".

أوضحت سلبي أهمية ذلك بالقول: "تحتاج المرأة للوقوف على قدميها إلى القدرة على كسب الرزق والتصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات في المنزل وفي المجتمع المحلي. وقد صمم البرنامج بحيث يعالج جميع هذه النواحي." وقالت إن المنظمة تعمل "بأسلوب بسيط مباشر ترى المستفيدات منه في نهاية الأمر نتائج وخدمات ملموسة". يشكل التدريب المهني والسياسي عصب البرنامج.

قالت سلبي إن ما شاهدته لدى مشاركتها في مداوات مجموعة من 140 سيدة عراقية من مختلف شرائح المجتمع ناقشن برامج المنظمة جعلها تتوصل إلى أن هناك نجاحات في العراق وأن العراقيات يردن مزيداً من التدريب. وأضافت أن منظمة نساء من أجل نساء العالم بحاجة إلى مزيد من الموظفين ومزيد من التمويل، قياساً على الاحتياجات الراهنة. ولكنها أشارت رغم ذلك إلى "وجود قصص أمل في البلد.. والأمل فكرة مهمة جداً في أوقات الأزمات. يتعين علينا أن نتأكد من أننا نتمسك به، ونحوه إلى أفعال".

وأضافت: إن مساعدة العائلات على الحصول على دخل ما يتمم برامج العمل في المجتمعات المحلية. خصوصاً وإن الناس يقيمون النجاح على أساس الواقع الاقتصادي. ويمكن للانتخابات ومعرفة الحقوق والحكم الرشيد أن تحدث تغييرات إن تم الجمع بينها وبين التنمية الاقتصادية.

واقع الاحوال الشخصية في الفرات الأوسط

2007/23/1



بعد جهود اربعة اشهر من التنقل في مناطق الفرات الاوسط، واجراء المسح على 600 شخص شارك في ملء استبانة استطلاع الرأي حول الاحوال الشخصية ما بين المادة 41 والقانون 188، خرجت منظمة (بنت الرافدين) بنتائج اعدتها في كراسة تضمنت دراسة علمية لواقع الاحوال الشخصية في الفرات الاوسط اضافة الى رؤية اجتماعية لواقع المرأة العراقية هناك.

عرضت المنظمة نشاطها ونتائج دراستها في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الاحد المصادف 7002/1/21، بالتعاون مع مركز المجتمع المدني العراقي في محافظة بابل والذي استضاف المؤتمر على قاعته.

حضر المؤتمر كل من قناة العراقية الفضائية وفضائتي المسار والسومرية، وصحف الوسط والفيحاء والحوار المحلية، اضافة الى اذاعي بابل والفراتين المحليتين ومراسل اذاعة جمهورية العراق وجريدة المدى والشرق.

وقد عرضت السيدة علياء الانصاري مديرة المنظمة النشاط الذي اقيم وكذلك النتائج كما تم عرض قاعدة البيانات من خلال الداتا شو، وتحدث المحامي قاسم الفتلاوي عضو اللجنة القانونية في بنت الرافدين ومن المشرفين على النشاط اهم الملاحظات التي تم جمعها خلال الندوات وملاحظاته القانونية على الواقع القانوني الذي يعيشه المجتمع العراقي وخاصة المرأة العراقية.

ومن ثم فتح باب الاسئلة والنقاش مع الصحفيين وقد اثيرت النقاط التالية:

- 1 - من هو المسؤول عن جهل المرأة العراقية؟
- 2 - الخوف الذي يحيط بالمرأة ويجعلها غير قادرة عن التعبير عن نفسها او المطالبة بحقوقها.
- 3 - ما تعوزه المرأة العراقية هو التعليم، الذي يعد مفتاح حركتها وتطورها.
- 4 - مدى تأثير منظمات الجنوب وجنوب الوسط على صناع القرار والتغيير الذي نطمح اليه؟
- 5 - نظرة المجتمع للمرأة من اهم العوامل التي تحدد حركتها والمطالبة بحقوقها.
- 6 - غياب المرأة عن الاعلام، وكثيرا ما تخاف المرأة من الظهور في وسائل الاعلام، ذلك ما يعانیه المراسلون والصحفيون في تعاملهم مع الاحداث او تغطيتهم لاحداث المحافظة.

وكانت المنظمة قد عقدت عشر ندوات في مناطق الفرات الاوسط في مراكز المحافظات وفي الاقضية والنواحي ناقشت فيها الاحوال الشخصية ما بين القانون 188 والمادة 41 في ظل اجواء الحوار وتبادل الاراء من مختلف الجهات وقد شارك في تلك الندوات اعضاء من البرلمان ومجالس المحافظات واساتذة قانون ونخبة من المحامين اضافة الى شرائح مختلفة من المجتمع العراقي. كما وزعت استبانة لاستطلاع الرأي تضمنت 14 سؤال حول الاحوال الشخصية وقضايا تهم المرأة.

(NDI)

شبكة النساء العراقيات /المحامية أزهار الشعرباف في اتحاد الأدباء وكتاب البصرة

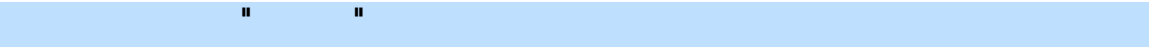
(الدستور العراقي وضع المرأة في خانة مستحقي الرعاية!)

بحضور العديد من الأدباء والكتاب والشعراء استضاف اتحاد الأدباء في البصرة المحامية أزهار الشعرباف بتاريخ 2006/12/22 من شبكة النساء العراقيات وبالتعاون مع جمعية الأمل العراقية، والشعرباف مديرة العيادة القانونية والاجتماعية، وكانت ندوة حوارية بعنوان (أفاق مستقبل العراق... المرأة والدستور) قدمها المحامي طارق بريسم. أكدت في بداية محاضرتها أن مستقبل العراق وأفاق تطوره مرهونه بمرتكزات وآليات مهمة وهي:

1. ترسيخ البناء الديمقراطي للدولة.
2. تشريع دستور متحضر.
3. بناء دولة المؤسسات.
4. تحقيق الأمن القومي وإنهاء الانتهاكات من دول الجوار ومن الداخل.
5. بناء نظام مراقبة لمنع انتهاك سلطة لسلطة أخرى.

وشددت بأن المأزق الخطير الذي نخشاه هو تأسيس دكتاتورية الطوائف تخلف دكتاتورية الحزب الواحد أو الشخص الواحد وتؤسس على أنقاضها، ثم عرجت على أهمية استقلال القضاء واعتبرته الضمانة الوحيدة لكفالة حقوق المواطن. وبينت بأن التعديلات الدستورية يجب أن تركز على بايين هما:
الأول: المبادئ الأساسية.
والثاني: باب الحقوق.

وهما البابان اللذان لا يمكن المساس بهما لمدة 8 سنوات قادمة.
وطالبت باجراء التعديل على بعض مواد الدستور بدءاً بالديباجة التي وضعت المرأة بموقف الضعف بنص (الاهتمام بالمرأة وحقوقها والشيخ وهمومه والطفل وشؤونه)، مما يدل على ان المرأة غير معنية ببناء المجتمع من وجهة نظر كتبة الدستور العراقي. وناقشت المادة (41) من الدستور وقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 حيث وضحت بانه قام ضمنا بتحقيق كل أهداف القائمين على ترويج المادة (41) فهو يبيح تعدد الزوجات ويعالج العنوسة ويسمح بالزواج المبكر لكنه ينظم ذلك بقانون، وان بعض القرارات اللاحقة له قد عززت كيان الأسرة العراقية.



.2006-12-24

“ ” “ ”

.

“ ” “ ”

.

.

15

.

.

تقرير التنمية الانسانية في العالم العربي

نحو نهوض المرأة في العالم العربي

صدر في ديسمبر التقرير الرابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية الانسانية في العالم العربي تحت عنوان "نحو نهوض المرأة في العالم العربي".

وكان البرنامج الانمائي قد اصدر ثلاثة تقارير نقدية لواقع التنمية الانسانية العربية منذ عام 2002 حدد فيها وجوه القصور الرئيسية في مجالات المعرفة والحرية والحكم الصالح وتمكين النساء.

ومع ان التقرير الجديد -الذي ينطلق عبر مؤتمرات صحفية تعقد تباعا على مدى اسابيع في لندن وصنعاء وباريس وواشنطن- يسهب في شرح اشكاليات وضع المرأة والقصور في اكتساب وتوظيف القدرات البشرية في مجالات شتى منها التعليم والصحة والاقتصاد والسياسية، لكنه يشيد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين في عدد من البلدان العربية ويدعو الى تغيير اوسع واعمق.

"النواقص" الثلاثة البارزة -كما تسميها تقارير التنمية والتي حددها التقرير الاول قبل اربعة اعوام في مجالات المعرفة والحرية وتمكين المرأة- تصل بالتقرير الى: ان النساء في العالم العربي يحرزن بعض المكتسبات ولكنهن لم يحققن امكاناتهن الكاملة في المساهمة في ازدهار الدول العربية وقوتها.

يأتي هذا التقرير مكملًا للتقارير السابقة لكنه يختلف عنها في نقطة جوهرية ومثيرة للجدل في العالم العربي بسبب القضايا التي يتعامل معها، كما يشرح الدكتور نادر فرغاني رئيس الفريق المركزي لسلسلة تقارير التنمية الانسانية التي رافقها منذ البداية في مؤتمر صحفي عقده برنامج الامم المتحدة الانمائي لشرح بنود التقرير في العاصمة البريطانية.

ويقول "يوجد في هذا التقرير مشكلة، على خلاف التقارير السابقة خاصة التقرير الثالث الخاص بالحرية والحكم الصالح الذي كان يشتبك اساسا مع نظم الحكم، فان التقرير الحالي يشتبك مع مجمل البيئة المجتمعية العربية لذلك كان هناك حاجة الى قدر من الحرص والحصافة في التعامل مع القضايا التي يطرحها".

يرصد التقرير تطورات التنمية الانسانية في المنطقة العربية منذ صدور التقرير السابق وبالاخص مايسميه "ربيع الاصلاح العربي" الذي لم يزدهر بسبب مصادفته من بيئة اقليمية وعالمية غير مواتية. ثم يسهب في وصف اوضاع المرأة في المجتمعات العربية والقصور في توظيف قدراتها لتحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي، والتي لن يقدر لها ان تقوم دون نهوض المرأة، كما يؤكد التقرير.

ان انتشار واتساع النقص في اكتساب المعرفة تشخيص تؤكد عليه جميع التقارير الاربعة، ويبين التقرير الجديد ان المرأة العربية وعلى الرغم من التوسع الذي حصل في تعليم البنات تعاني حرمانا اكثر من الرجال، كما يبين المسح الميداني، وبالاخص في البلدان العربية الاقل نموا والبلدان ذات التعداد السكاني الكبير.

وهذا الحرمان ، كما يؤكد مؤلفو التقرير موجود بالرغم من انجاز متميز للبنات حيث تؤكد جميع المعلومات المتاحة على ان البنات هن خير المتعلمين في البلدان العربية وان انجاز البنات في المراحل التعليمية المختلفة افضل من البنين كما يقول الفرغاني. وينعكس هذا الحرمان على المشاركة السياسية للمرأة حيث لازالت محدودة ورمزية، وبالاخص في اماكن صنع القرار.

ويشخص التقرير القدر الاكبر من التمييز ضد المرأة في الوطن العربي في قوانين الاحوال الشخصية، والقصور في وعي المشرع العربي الذي يقول التقرير انه ينحاز للرجل حين يفصل في قضايا مثل الطلاق وجرائم الشرف. وتسجل دول المغرب العربي احدى العلامات المضيئة للتقدم الذي احرزته مقارنة بدول المشرق العربي. والسبب تعزوه امة العليم السوسوة المدير الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للموروث في هذه البلدان،

وتضيف: "ان تاريخ الحركات النسائية والانظمة السياسية المتعاقبة في بعض دول المغرب العربي التي وضع في اجندتها الوطنية موضوع حرية المرأة كاساس لوجودها السياسي".

وارتباطا بقوانين الاحوال الشخصية وحقوق المرأة لا يرى التقرير تعارضا اساسيا او جوهريا بين الدين الاسلامي في فهمه الصحيح وبين نهوض المرأة في الوطن العربي، ويقول فرغاني: ان بعض التأويلات الفقهية في مراحل تاريخية مختلفة ساهمت في تكريس دونية مكانة المرأة في بعض المجتمعات الاسلامية، ويدعو التقرير الى فتح ما يسميه الاجتهاد المستنير في تفسير الشريعة الاسلامية ويؤكد فرغاني على "ضرورة حفز الاجتهاد الفقهي صوب تحقيق الاتساق مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة - (سيداو)".

هذا وقد وقعت غالبية الدول العربية (17 دولة عربية من مجموع 21) على هذه الاتفاقية واصبحت ملزمة بنصوصها الا ان بعض الموقعين سجل تحفظات مرتبطة بالتعارض مع القوانين الوطنية او احكام الشريعة الاسلامية ويطالب التقرير الدول العربية ان تراجع تحفظاتها لتفعيل الاتفاقية.

(في 18 كانون الأول / ديسمبر 1979، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو CEDAW")

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 أيلول / سبتمبر 1981 كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها الدولة العشرون

وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية عام 1989، كان ما يقرب من مائة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها)

ولم يغفل التقرير التطرق للحجاب وحول هذا الموضوع كشف الفرغاني "ان المشاركين في المسح الميداني قالوا ان لبس الحجاب يجب ان يكون مسألة رأي شخصي وممارسة لحرية الاختيار" مضيفا ان هذا هو موقف التقرير ايضا أي "رفض القهر في مسألة فرض الحجاب او خلعها".

ومن ناحية اخرى يؤكد التقرير بشكل قاطع ان بعض النساء العربيات عندما اتاحت لهن الفرصة حقن انجازات بارزة في النشاط الانساني وصولا الى مستوى الانجاز العلمي العالي في مجالات شتى.

ويختتم التقرير بوضع استراتيجيات لنهوض المرأة العربية ويحدد اهمها على محور القدرات البشرية: "ان يكون هناك هدف وطني في مدى عشر سنين بعدم وجود بنت محرومة من التعليم لمجرد انها بنت او انها بنت تنتمي لاسرة فقيرة مثلا والاولوية الثانية في هو تحقيق المشهد المفتوح لاصلاح سياسي شامل وواسع متعلق بتحرير المجتمع المدني وضمن الحريات الاساسية".

اقامة مجتمع مدني قوي وفاعل هو اساسا احد اهداف سلسلة تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية الانسانية في العالم العربي التي يكمل هذا التقرير حلقتها الاولى.